

الدور الأجنبي في الساحل الافريقي: دراسة في مشاريع النفوذ وعمليات إعادة البناء الإقليمي
The Foreign Role in the African Sahel: A Study of Influence Projects and Regional Reconstruction Operations



بلعيشة محمد¹ ، مزوزي عبلة²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،

m.belaicha@univ-chlef.dz

² جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر،

abla.mazouzi@univ-msila.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/11 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص:

تُعد منطقة الساحل الإفريقي إحدى أكثر المناطق هشاشة على الصعيد الأمني والسياسي، حيث تواجه دولها الكثير من التحديات المركبة والمتشابكة التي تؤثر في استقرارها وتنميتها، هذه الأوضاع أقحمت التدخلات الأجنبية، خصوصاً العسكرية والأمنية، كعامل رئيسي في المشهد الإقليمي، سواء عبر محاربة الجماعات المسلحة أو عبر مشاريع التنمية. ومع ذلك، فإن هذه التدخلات لم تكن دائماً ناجعة، بل أحياناً زادت تعقيد الأوضاع، وأدت إلى توترات متواصلة. إذ يغذي التنافس الدولي حول النفوذ مصالح القوى العظمى مثل فرنسا والولايات المتحدة وروسيا والصين، فتأخذ كل منها مسارات مختلفة في دعم أو توجيه الحكومات المحلية، لذلك توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه التدخلات الخارجية؛ تتفاعل مع تحديات داخلية، كالفساد وتفكك مؤسسات الدولة، والنزاعات العرقية، والموارد الطبيعية المحدودة، ما يعمّق من أزمات الأمن في بلاد الساحل، ويرفع من وتيرة الاختراق.

الكلمات المفتاحية: الساحل الافريقي؛ التدخل الأجنبي؛ الانقلابات؛ التنافس الدولي.

Abstract:

The West African Sahel region is considered one of the most fragile areas in terms of security and politics. Its countries face numerous complex and intertwined challenges affecting their stability and development. These circumstances have led to foreign interventions, especially military and security-related, playing a major role in the regional landscape, whether through combating armed groups or development projects. However, these interventions have not always been effective and sometimes exacerbated the complexity of the

situation, leading to ongoing tensions. The international competition over influence fuels the interests of major powers such as France, the United States, Russia, and China, each pursuing different paths in supporting or directing local governments. This study concludes that these external interventions interact with internal challenges like corruption, state institutional decay, ethnic conflicts, and limited natural resources, deepening the security crises in the Sahel countries and accelerating the rate of foreign penetration.

Key words: Sahel Region; Foreign Intervention; Coups ;International Competition.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعرف السياسة الدولية حالياً؛ حالة متسارعة من التطور والتحديث، ما جعل من الصعب الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وأصبحت هناك منطقة رمادية تعرف بالحدود المتماهية-blurring boundaries، هذا التماهي شكل حالة من فيضان النسق الدولي على الأنساق الفرعية أو الإقليمية – Regions، مفرزا معه حالة من النفوذ-Influence، والاختراق – Penetration، والتغلغل-entryism، إذ سجلت تدخل القوى العظمى في الأقاليم، واختراق سيادة دولها عبر استراتيجيات مختلفة ومتنوعة.

ويعتبر إقليم الساحل الإفريقي واحدا من بين الأقاليم، الأكثر هشاشة وتوترا على النطاق العالمي بشكل عام، وفي الدائرة الإفريقية على وجه خاص، الأمر الذي جعله عرضة للتأثير الخارجي فيه، وهذا راجع لخصوصيته التاريخية، فقد كان هذا الإقليم تحت وطأة الاستعمار لعقود طويلة، الذي عبث في ملامح الإقليم العرقية والقبلية، فقد قسم هذه حدود دول الإقليم تقسيما جائرا مقصودا، الغاية منه التهيئة لصراعات ونزاعات لاحقة، وهو ما أثبتته الواقع إلى غاية اليوم.

هذه الاختلالات الهيكلية والبنوية؛ أنتجت نماذج دَولَانية مستوردة، فشلت في أن تكرر النموذج الغربي للدولة، ومن ثم ظهرت دول جديدة مستهجنة غير نابعة من خصوصية المنطقة، ولا تمثل تطلعات شعوبها. هذه الهوة غدت في التوسع، تتعاضد معها التهديدات الأمنية، وتتضاءل في الوقت نفسه ثقافة الدولة لدى الشعوب، الأمر الذي دفع بالحكومات إلى التوجه نحو خيار الدعم الخارجي والنسج التحالفات الأجنبية، للتغلب على التحديات المحلية، نتج عن ذلك انفتاح المنطقة على الخارج بشكل كلي.

وباستعراض الأهمية الجغرافية كمنطق وصل استثنائية، والوفرة الطاقوية والموارد، والمعادن النادرة في الساحل الإفريقي، وخاصة ضعف الحكومات التي لا تسيطر على أراضيها، يصبح الإقبال الخارجي على هذه المنطقة مفهوما، فالانخراط في تفاعلات المنطقة السياسية والأمنية، سواء بدعم الحكومات أو بدعم المعارضة،

أوبدعم الميليشيات المسلحة والتنظيمات المتطرفة، هو رد فعل طبيعي لحالة الفراغ والانحسار الحكومي في الساحل، وهو ما تسبب في حالة من الازدحام الخارجي للفواعل فيه.

إنه لمن القصور اعتبار التنافس الدولي على المنطقة؛ سباق على الموارد فقط، بل هو أعمق من ذلك، إذ يعتبر تنافسا على خلق مناطق جديدة لدعم أقاليم هامشية، وإعادة التموضع مكان قوى تقليدية أخرى، ومحاولات اختراق للوصول للموارد الثمينة كاليورانيوم والذهب والليثيوم وغيرها من المعادن الثمينة، وعلى هذا الأساس سجلت منطقة الساحل في السنوات الأخيرة بعد سلسلة الانقلابات؛ أكبر منطقة تشهد تدخل قوى أجنبية.

• الإشكالية:

تحاول هذه الورقة البحثية، تقديم صورة توضيحية للمشهد المعقد في الساحل الإفريقي، وتسلط العدسة على حالة الاختراق الكثيف الذي تعرفه هذه المنطقة، التي من الصعوبة بمكان فهمها بشكل سطحي كما هو ظاهر، وذلك انطلاقا من تسليط الضوء على الأدوار الخارجية التي تعرفها هذه المنطقة، وذلك عبر الإشكال التالي: كيف تسهم التدخلات الخارجية في إعادة صياغة الخريطة الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي؟

• هيكل الدراسة:

تعالج هذه الورقة البحثية؛ إشكالية البحث من منطلق مجموعة محاور هي كالتالي:

- المبحث الأول: أزمة التواجد الأجنبي في منطقة الساحل
- المبحث الثاني: صعود الدور الروسي في الساحل الإفريقي
- المبحث الثالث: إعادة التموضع الأمريكي في الساحل الإفريقي
- المبحث الرابع: تنامي الدور الصيني في منطقة الساحل
- المبحث الخامس: التحرك الإماراتي في منطقة الساحل

المبحث الأول

أزمة التواجد الأجنبي في منطقة الساحل

بدأت العلاقات بين دول الساحل والأطراف الأجنبية المتدخلة في المنطقة؛ تأخذ منحى تصعيديا بين الطرفين؛ منذ سنة 2014، تحديدا منذ إنشاء مجموعة دول الساحل الخمسة، والمكونة من: موريتانيا وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو، الغاية منها عدم الاعتماد على أطراف أجنبية في مسألة تحقيق الأمن لهذه الدول، الأمر الذي جعل فرنسا أكبر مستهدف من هذا التوجه المتنامي – رغم أن نفوذ الفرنسي المعروف بـ"الفرانس أفريك" قد ترسخ لعقود، عبر شبكة معقدة من الروابط بينها وبين النخب الحاكمة التي تنشط تحت الحماية

والدعم الفرنسي، الأمر الذي جعل من الوجود العسكري الفرنسي؛ دعامة أساسية لنظام ما بعد الاستقلال في دول إفريقية عدة،¹ والذي فرض عليها اللجوء إلى تقليص تواجداتها العسكري في هذا الإقليم، نتيجة الهجمات المسلحة التي استهدفت قواتها، فضلاً عن الإرث التاريخي بصفتها دولة استعمارية، دون نسيان دور الشركات الاقتصادية الفرنسية المعروفة باسم "فرنسا - إفريقيا"، والتي اتهمت بالفساد والتعاون مع الحكومات المستبدة.

لكن في الوقت نفسه؛ بقيت الدول الخمس غير قادرة عن الاستغناء على الدعم الفرنسي، رغم موقفها منها، ففرنسا كانت لوقت طويل تجمع الدعم الدولي المالي لدول الساحل، وتشرف على تدريب قوات هذه الدول وتسليحها. صحيح أن هذه الدول تملك الإرادة في التحرر من التبعية لفرنسا؛ إلا أنها تعاني أزمات بنيوية داخلية، تجعل من الصعوبة بمكان أن تستغني عن الدعم الخارجي، فهي لا تمتلك إمكانيات القيام الذاتي، والوحدة بين الدول الخمس غير كافية لدفع الضعف السياسي والاقتصادي والأمني، فضلاً عن أن مشكلة الساحل هي عدم القدرة على إحداث تكامل بين البعد التنموي في عملية النهوض والإصلاح، والآخر العسكري الأمني، فالأول يستدعي الوقت الكافي والطويل، أما الثاني فهو سريع وقصير المدى، إذ تنتهي الترتيبات الأمنية، وقد أصبحت هذه الدول أمام شعوبها المفتقرة للتنمية، ومن ثم لا وجود لمشاركة سياسية، وتستبد النخب مجدداً بالسلطة، وتتسع الهوة بين الشعوب والحكومات مرة أخرى، وتعود الحالة الأمنية في شكل دورة متجددة.²

أثر انسحاب القوات الفرنسية في إطار عملية برخان عام 2022 إلى حد بعيد على الأمن الإقليمي. فقد انتقلت مسؤولية توفير الأمن من القوات الفرنسية إلى القوات المسلحة المالية، مدعومة بميليشيات موالية للحكومة، بمجموعة فاغنر الروسية (المعروفة الآن باسم فيلق إفريقيا)، ورغم أن فعالية برخان في تأمين مالي كانت محدودة بشكل عام، إلا أنها نجحت إلى حد ما، في الحفاظ على السيطرة على المناطق المحيطة بالمراكز الحضرية الرئيسية، متعاونة مع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة "مينوسما-MINUSMA"، إلا أن كثيراً من هذه المناطق أصبحت الآن تحت حصار تنظيمي نصرته الإسلام والمسلمين (JNIM) وداعش - فرع الساحل. ففي يونيو 2023، أنهى مجلس الأمن الدولي مهمة مينوسما في مالي، بعد أن سحبت الحكومة المالية دعمها لها، وأدى الانسحاب المرحلي لقوات حفظ السلام، إلى تصعيد مباشر للعنف في المناطق التي كانت سابقاً تحت سيطرة الأمم المتحدة، حيث اندلعت معارك شرسة للسيطرة على القواعد الأمنية السابقة، شاركت فيها

¹ فاروق حسين أبو ضيف، ما بعد فرنسا: ملامح النظام الأمني الجديد في إفريقيا جنوب الصحراء، موقع قراءات إفريقية، نشر في 11 أغسطس 2025، متاح على الرابط: <https://qiraatafrican.com/31149/ما-بعد-فرنسا-مَلامح-النظام-الأمني-الجديد-في-إفريقيا-جنوب-الصحراء> ، تاريخ التصفح: 28 يونيو 2025.

² حواس تقيّة، مبادرات الأمن في المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، متاح على الرابط: <https://lubab.aljazeera.net/article/مبادرات-الأمن-في-المغرب-العربي-والساحل> ، تاريخ التصفح: 15 جوان 2025..

القوات المالية ومرتزقة فيلق إفريقيا وتنظيم نصرة الإسلام والمسلمين، وشهدت أحداث العنف في كيدال في نوفمبر 2023 إحدى أشد جولات القتال، بين القوات الحكومية ومسلحي أزواد منذ اتفاق السلام عام 2015، وقد انهار الاتفاق بالكامل في يناير 2024، مما أدى إلى تصعيد الصراع في شمال مالي.¹

وبالفعل؛ تصاعدت بعد ذلك شدة الهجمات المسلحة للتنظيمات المتطرفة في عدة مناطق بالساحل، تصاعدت معها مطالب شعبية لمواطني دول الساحل، تطالب بإنهاء الوجود العسكري الغربي في المنطقة، واصفة إياها بأنها فاشلة في تحقيق أهدافها الأمنية، لذلك زعمت المجالس العسكرية بحكومات دول الساحل بأنها قد استجابت لهذه المطالب، وقامت بانقلابات مدعية -المجالس العسكرية- بأنها تلبي مطالب شعبية بحتة، حيث إن الحكومات مخلوعة اعتبرت فاشلة في مواجهة التهديدات الأمنية والحركات المسلحة المتطرفة، وعلى هذا الأساس شهدت منطقة الساحل في السنوات الخمسة الأخيرة موجة الانقلابات العسكرية، لكن اللافت للانتباه هو كيف لدول لم تنجح في بناء دولة سليمة الأركان والبنى والمؤسسات، ولم يسجل يوما أنها استمعت للرأي العام ومطالبه، أن تصغي إلى المطالب الشعبية بشكل ديمقراطي مثالي، في بيئة سياسية لا يختلف اثنان على هشاشتها ورداءتها سياسيا واجتماعيا، وهو ما سيتضح أكثر عبر سياق هذا البحث.

إبان هذه الفترة المتوترة، كانت القوات الأمنية الغربية في منطقة الساحل في وضع متوتر وغير مريح، فبعد الانسحاب الأمريكي من النيجر، ومغادرته أهم المواقع الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية؛ وهما قاعدتان عسكريتان رئيسيتان، الأولى القاعدة الجوية 201، التي كانت مركزاً للمسيرات التي تراقب النشاطات المسلحة في مالي وليبيا ونيجيريا وتشاد، والثانية كانت مقر قيادة "الأفريكوم"، وقد صرحت نيامي بأن الصفقة مع الأمريكيين غير عادلة، وقامت بإنهاء الوجود الأمريكي واصفة الشراكة بأنها «ليست غير عادلة فحسب، بل لا تلي تطلعات الشعب النيجيري ومصالحه» لتنتهي مسيرة خمس سنوات من الوجود العسكري الأمريكي هناك²، وفي مالي بدأ الانقلابيون بعملية إجلاء للقوات الأجنبية بدعم شعبي، حيث أجبرت فرنسا كنتيجة له؛ على المغادرة إلى النيجر؛ مكونة تحالفا جديدا مكنها من نشر 1500 جندي، يزاولون حسب زعمها مهام أمنية صرفة، كمكافحة الإرهاب والتطرف، لكن المخطط الفرنسي لاستدامة وجودها في الساحل، اصطدم بالانقلاب الجديد في النيجر 2023م، الذي قلب الحسابات الفرنسية بشكل عنيف، حين تظاهر آلاف النيجريين أمام السفارة الفرنسية، مؤيدي الانقلاب، وما يثير الاهتمام هو أن المتظاهرين قد رفعوا العلم الروسي، كدلالة

¹ Institute for Economics & Peace. **Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism**. Sydney: Institute for Economics & Peace, March 2025. p 51.

² يحيى زبير، عبد القادر عبد الرحمن، منطقة الساحل فريضة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات، مرجع سبق ذكره.

ومؤشر على تدخل روسي مزعوم¹، رغم أنه لا يوجد بشكل رسمي ولا مباشر، إلا أنه يؤكد أن هناك حراكا في الساحل، الهدف منه تعديل ميزان الفواعل في الساحل الإفريقي، وذلك بإقحام فواعل جديدة في الساحة. استمرت حالة الانزياح شرقا للقوات الغربية، ففي تشاد علّقت كذلك القوات الجوية في نجامينا التعاون العسكري مع القوات الأمريكية، البالغ تعدادها 100 جندي في أبريل 2024م، وفي الوقت ذاته إلتقى الرئيس التشادي "محمد إدريس ديبي" الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في موسكو²، وهنا تظهر مرة أخرى موسكو في المشهد متزامنة مع انسحابات القوات الغربية، أو إلغاء اتفاقات وشراكات أمنية معها من طرف السلطات المستولية على الحكم.

يدل التداخل وصراع النفوذ في منطقة الساحل؛ على تفاعل معقد بين المنافسة الدولية، في ظل عودة الانقلابات العسكرية، وإعادة التنظيم الإستراتيجي للقوى العالمية، فقد واجهت فرنسا- الطرف الأكثر تأثرا في الساحل- تحديات كبرى، أزاحت وجودها العسكري بالانقلابات، مما أدى إلى انسحاب قواتها وخسارة عدة شراكات إستراتيجية، ومن ناحية أخرى، برز التحرك الروسي لسد الفراغ الذي خلفته، مستفيداً من نهج القوة الناعمة، وحالة الرفض الشعبي والحكوماتي لفرنسا، وأسهم موقف موسكو بالادعاء عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الساحل واحترام سيادتها؛ في زيادة نفوذها في منطقة الساحل، كسلعة ناعمة تسوّقها للشعوب والحكومات الراضية، وفي الوقت ذاته تنتهج الصين استراتيجية مماثلة، إذ تقدم نفسها كمستثمر أجنبي عملاق في إفريقيا، لتكتسب السيطرة على سوق النفط في منطقة الساحل من خلال الاستثمارات الاستراتيجية في تشاد والنيجر³. وكما هو المتعارف عليه فإن الاستراتيجيات الصينية تتسم بالهدوء والتوجه الناعم داخل المناطق المهمة، ويعتبر العامل الإقتصادي هو الأداة المفعلة لغالبية استراتيجياتها، محاولة كسب تحالفات عبر الاستثمارات والحركة التجارية الموسعة في مناطق تعاني شح الإمكانيات، في ظل وجود موارد طبيعية لا يدرك أصحابها كيفية جعلها مكسبا لهم.

إن الأهمية الجيوسياسية الفريدة لمنطقة الساحل الإفريقي؛ جعلت منه منطقة تشهد حالة من الاستقطاب الشديد للفواعل الدولية، خاصة لما نستعرض الأهمية الطبيعية والثراء التي تعرفه المنطقة بموارد كاليورانيوم والذهب والليثيوم، فضلا عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها شعوب هذه المنطقة، إضافة إلى الأزمات العرقية والنعرات الانفصالية والحروب الداخلية، التي تسببت في مشاكل نزوح، معززة كذلك بالظروف المناخية الصعبة، التي تسببت في الهجرة بمختلف أشكالها وما تحمله من تحديات،

¹المرجع نفسه.

²المرجع نفسه.

³حمدي عبدالرحمن، الساحل الإفريقي في 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 يناير 2024، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8971> أخبارك الساحل-الإفريقي-في-2024 . تم الاطلاع عليه بتاريخ 25

تعاظم مع هذه الحالة الهشة ؛ انتشار التنظيمات المسلحة المتطرفة وتنامي نشاطاتها وتوسعها، مثل القاعدة في بلاد المغرب وتنظيم داعش وبوكو حرام وغيرها من التنظيمات المتطرفة، دون نسيان انتعاش تجارة الأسلحة والمخدرات كتهديدات ميزت الساحل¹، وجعلته أزماتيا بامتياز، ومجالا جاذبا للتدخلات الأجنبية؛ التي ترى في المنطقة إما موروثة استعمارية خاصا بها "الغرب"، وأخرى تناجزها فيه وتنافسها عليه "الشرق".

سلسلة الانقلابات أسهمت إلى حد بعيد في تفكيك ميزان القوى الإقليمي والدولي التقليدي، السائد من ناحية الفواعل، فالتقليدية من هذه الأخيرة -الفواعل- أصبحت في وضعية مأزومة غير مريحة، بعد صعود الحكومات العسكرية الجديدة، التي رفعت شعار رفض الوجود الأجنبي على أراضيها، كمطلب شعبي الواجب تلبية، من باب شرعنة مواقف هذه الحكومات الجديدة، لكن في الوقت ذاته تتصاعد أدوار جديدة، اعتبرها الكثير أنها المسؤولة عن هذه الانقلابات، وداعمة لها بطريقة غير مباشرة، خاصة وأن هناك احتمال تعويض الوجود العسكري الغربي، بالفواعل الجديدة يجري التنسيق معها كروسيا والصين والامارات والصين².

المبحث الثاني

صعود الدور الروسي في الساحل الأفريقي

يمكن وصف الدور الروسي في الساحل؛ بأنه يسير وفق "عقيدة غيراسيموف"، والتي ترى في أن روسيا يجب ألا تحارب بالطرق التقليدية فقط، بل عليها أن تنتهج أساليب أخرى جديدة، في سبيل تحقيق أهدافها، مثل الدعاية الإعلامية، واستعمال المرتزقة لتنفيذ المهام الأمنية في الأقاليم المستهدفة في سياستها، وهو ما تركز عليه موسكو تجاه الساحل، حيث إنها استثمرت في المشاعر الشعبية الراضية للوجود الغربي على أراضيها، وإذكاء خطاب مناهضة التبعية للاستعمار، الأمر الذي جعل الحكومات والشعوب تنظر بعين الارتياح لموسكو، ما دامت مناوئة للغرب الاستعماري، أما المرتزقة فنشير إلى الدور البارز الذي تلعبه جماعات فاغنر في شكلها الجديد المعروف باسم "فيلق إفريقيا" منذ سنة 2024، بعد مقتل قائدها "بريغوجين"³.

ازداد الانخراط الروسي في منطقة الساحل بشكل كبير، حيث أصبحت المنطقة مسرحا مهما للتنافس بين روسيا والغرب، وقد نشرت الحكومة الروسية، عبر شركة الأمن العسكري الخاصة التابعة لها فيلق إفريقيا؛ قواتها في مالي في ديسمبر 2021، وتعمل سويا مع القوات المالية في عمليات مكافحة الإرهاب، كما يُحتمل أن

¹ يحيى زبير، عبد القادر عبد الرحمن، منطقة الساحل فريسة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات، مرجع سبق ذكره.

² المرجع نفسه.

³ Institute for Economics & Peace, Op. cit, P47.

تكون قوات الشركة العسكرية الروسية الخاصة مشاركة أيضاً في عمليات ضد الجماعات المسلحة في بوركينا فاسو، إذ تقدم روسيا؛ فيلق إفريقيا كـشريك أمني في المنطقة يخلف البعثات السابقة.

هذا الانخراط الروسي المتنامي في الساحل، تأثر بسبب نشاط موسكو في نزاعات أخرى حول العالم، فالغزو لأوكرانيا حفّز على الانخراط في منطقة الساحل، بهدف الحصول على إيرادات محصنة ضد العقوبات، لكنه في الوقت نفسه جرّ أوكرانيا إلى الصراع في الساحل، إذ أكدت مصادر أوكرانية؛ على تعاونها مع جماعات في الساحل ضد مرتزقة روسيا، كما تسبب سقوط نظام الأسد في سوريا هو الآخر في وضع الأصول العسكرية الروسية على الساحل السوري تحت التهديد، حيث كانت القواعد الروسية في سوريا نقطة وصل بين موسكو والعمليات في إفريقيا، إلا أن عدم اليقين بشأن موقف الحكومة السورية الجديدة من موسكو يظل إشكالا مطروحا يعقد ويهدد العمليات الروسية في أفريقيا، خاصة لما أرسلت روسيا أكثر من 100 مركبة عسكرية إلى مالي، في يناير 2025، يُعتقد أنها نُقلت من القواعد في سوريا. إن حالة الاضطراب هذه، باحتمال فقدان النفوذ في سوريا - أو تراجعها - يدفع بروسيا إلى تكثيف عملياتها في إفريقيا، وذلك لبناء النفوذ وتعويض ما خسرت في الشرق الأوسط، إذ تواصل بناء قاعدة لها في باماكو، حول القاعدة الجوية العسكرية التي تعرضت لهجوم من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) في سبتمبر 2024، إضافة إلى ذلك أبرمت روسيا اتفاقاً مع مالي وبوركينا فاسو والنيجر لتزويد الدول الثلاث في الساحل بخدمات الاتصالات والأقمار الصناعية.¹

وفي بوركينا فاسو، وبعد الانقلاب الثاني في سبتمبر 2022، بدأ النقيب "إبراهيم تراوري" في تعزيز العلاقات مع روسيا، وذلك فيما يتعلق بالمساعدة العسكرية، إذ دعا في يناير 2023 إلى انسحاب القوات الفرنسية وسفيرها، وفي يناير 2024، بدأت قوات عسكرية خاصة روسية في الوصول إلى واغادوغو، إلا أن ذلك لم يحقق تحسناً كبيراً في الوضع الأمني، في يوليو 2024، غادر ما لا يقل عن 100 من مستشاري "لواء الدب" بوركينا فاسو، لدعم الردود العسكرية الروسية على سيطرة أوكرانيا على منطقة كورسك في الحرب هناك، ونظراً لشدة الأزمة الأمنية في بوركينا فاسو يبقى تأثير القوات الروسية غير مؤكد، إذ تشير التقارير إلى أن دورهم الأساسي كان توفير الحماية المباشرة لقادة المجلس العسكري بدلا من المشاركة النشطة في المهام القتالية.

أما في النيجر، فأدى الانقلاب إلى أزمة دبلوماسية، حيث هددت إيكواس بالتدخل، مما أثار خطر نشوب صراع بين الدول الساحل، وبحلول نهاية عام 2023، ابتعدت النيجر عن الحلفاء الغربيين، منهية التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي، وبدأت في توطيد علاقاتها مع روسيا، كما أنهت الحكومة الروابط العسكرية مع كل من فرنسا والولايات المتحدة.²

¹ Institute for Economics & Peace, *Op. cit*, P 53.

² *Ibid*, P 56. 55.

وأصبحت حملات النفوذ الروسية أكثر وضوحًا، انسحبت النيجر وبوركينا فاسو من مجموعة دول الساحل الخمس (G5 Sahel) بعد انسحاب مالي، مما أضعف التحالف بشكل كبير، وقد شكّل ذلك تحولًا كبيرًا خاصة بالنسبة للنيجر التي لم تكن حتى وقت قريب تربطها علاقات دبلوماسية مع روسيا، وعلى عكس مالي وبوركينا فاسو، إذ لم يكن لها أي تاريخ من التفاعل مع الاتحاد السوفيتي، وفي الفترة التي تلت الانقلاب شنت روسيا حملة نفوذ مكثفة داخل النيجر، حيث أرسلت خلالها مدربين عسكريين ومعدات عسكرية إلى الحكومة، بما في ذلك طائرات، ورغم ذلك فإنه بعد انسحاب كل من القوات الأمريكية والفرنسية، شهدت النيجر أكبر عدد من الهجمات الإرهابية.¹ فاندفاع روسيا للتعاون العسكري مع النيجر وغيرها من دول الساحل، نابع من إدراكها للفراغ الذي تعيشه هذه الدول بعد فقدانها الثقة بالتواجد الفرنسي، وكذا التكتلات الإقليمية التي كانت قائمة، ولم توفر أي تطور للمنطقة بل بالعكس زادت نسبة العنف والتنظيمات الإرهابية، حيث استعدت هذه الدول للبحث عن شريك عسكري يساهم في تأمينها، من خلال توفير الخبرة العسكرية وكذا تسويق الأسلحة فيها، وهو الهدف الذي سعت من خلاله روسيا للتغلغل أكثر في إفريقيا ومنافسة القوى الأجنبية الأخرى.

وجدير بالذكر أنه بتاريخ 14 أوت 2025؛ عقدت موسكو أول اجتماع رسمي مع القادة العسكريين في بوركينا فاسو والنيجر ومالي انتهى بتوقيع مذكرة تفاهم دفاعية بين تلك البلدان، كمحاولة روسية لبناء تحالف جديد بين روسيا ودول الساحل، حيث صرح وزير الدفاع الروسي "أندريه بيلوسوف": "نجري اليوم أول مشاورات بين وزراء دفاع روسيا الاتحادية والبلدان المشاركة في اتحاد بلدان الساحل"، في إشارة إلى كيان تأسس مؤخرًا بهدف الحلول مكان تحالف يقوده الغرب"، إذ أشار إلى أن نية الحلف هي مواجهة الغرب.²

المبحث الثالث:

إعادة التموضع الأمريكي في الساحل الأفريقي

زاد النفوذ الأمريكي أيضًا، نتيجة المساعدات الاقتصادية المستمرة، والانخراط الدبلوماسي، والتعاون الأمني. وعلى الرغم من عدم الاستقرار السياسي، بما في ذلك انقلاب يناير 2022، ظلّت الولايات المتحدة شريكًا

¹ Ibid , P57.

² روسيا توقع مع بلدان الساحل مذكرة تفاهم دفاعية، سكاي نيوز عربية، 14 أغسطس 2025، <https://www.skynewsarabia.com/world/1813929-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9> . تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.

أساسيًا، حيث قدّمت مساعدات تنموية كبيرة ودعمت الجهود الرامية لمكافحة التطرف في منطقة الساحل. سياسيًا، حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية ودعمت الجهود المبذولة لاستعادة الاستقرار بعد الانقلاب، ما ضمن استمرار المشاركة، ومع ذلك، جُمِدَت المساعدات العسكرية وأشكال الدعم الأخرى بعد الانقلاب، ومن المرجح أن يتراجع النفوذ الأمريكي في المستقبل.¹

رغم عدم الاستقرار السياسي في مالي، ظلت الولايات المتحدة داعما ماليًا رئيسيًا، حيث ارتفعت المساعدات الخارجية الثنائية من 132 مليون دولار في 2019 إلى أكثر من 156 مليون دولار في 2020، مما عزز الروابط الاقتصادية والاعتماد المتبادل سياسيًا، حافظت الولايات المتحدة على العلاقات الدبلوماسية ودعمت الجهود الرامية إلى استعادة الاستقرار بعد انقلاب 2020، لضمان استمرار الانخراط، ورغم أن المساعدات الأمنية كانت محدودة بعد الانقلاب، فإن الولايات المتحدة دعمت الجهود الدولية مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما) قبل انسحاب البعثة.²

صحيح أنه هناك انسحاب أمريكي عسكري من الساحل، لكن في الوقت ذاته يمكن اعتباره عكس الانسحاب الفرنسي، إذ إن الولايات المتحدة؛ قد أعادت انتشارها وتموضعها استراتيجيًا في المنطقة المحيطة بالساحل، إذ سُجِّل لها نشاط تعاون عسكري مع دول في غرب إفريقيا، تحديدًا كل من غانا والبنين وساحل العاج، هذه الدول وافقت على استلام مساعدات أمريكية متمثلة في معدات عسكرية، كانت موجهة إلى النيجر لكن حال دون تسليمها الانقلاب هناك، كما أوضحت "وول ستريت جورنال" أن الولايات المتحدة قد نقلت قوات خاصة لدول غرب إفريقيا، كما أُرْسِلَت طائرات عسكرية إلى هناك، وتعتزم واشنطن تطوير مطار البنين بغلاف مالي قوامه أربعة ملايين دولار ليصبح مناسبًا للمروحيات العسكرية الأمريكية، كما أُتِفِق على تعزيز التعاون مع ساحل العاج باستقبال قوات أمريكية خاصة في أبيدجان، مع سير مفاوضات مع تشاد لإعادة قوات خاصة أمريكية لقاعدة عسكرية في نجامينا، بالإضافة إلى تسجيل كثرة الزيارات لقائد الأفريكوم "مايكل لانغلي" لذات دول الساحل الغربية، وتنطلق الولايات المتحدة في سياساتها تجاه الساحل من أربعة محاور، أولها إعادة هيكلة القوات الأمريكية وأماكن تموضعها، وثاني محور هو استعادة قدرات مكافحة الإرهاب والتمرد، ثالثًا انفتاح واشنطن على دول الساحل والصحراء والعودة بنمط نفوذ جديد، أما رابعًا فهي مواجهة التمدد الروسي والصيني.³

¹ Institute for Economics & Peace, Op. cit, P55.

² Institute for Economics & Peace, Op. cit, P55.

³ تحركات استباقية: كيف تتجه الولايات المتحدة لتعزيز تموضعها في غرب إفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29 سبتمبر 2024، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9692>، تحركات-استباقية-كيف-تتجه-الولايات-المتحدة-لتعزيز-تموضعها-في-غرب-إفريقيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.

المبحث الرابع:

تنامي الدور الصيني في منطقة الساحل

لطالما انتهجت الصين في سياستها تجاه إفريقيا بشكل عام والساحل على نحو خاص، استراتيجية اقتصادية ذات طابع إنمائي، لكن ومع التنافس المطرد في المنطقة ازدادت الحاجة الصينية إلى تأمين مصالحها في المنطقة، ما فرض عليها التقرب أكثر لرعاية هذه المصالح، إذ استثمرت بكثافة في اليورانيوم في النيجر، وأصبحت بذلك منافسا شرسا لفرنسا في القطاع الطاقوي الذي يبلغ ما قيمته 7 في المائة من الإنتاج العالمي.¹ تنامي النفوذ الصيني هذا، يسجل أنه أكثر تأثيراً في قطاع التعدين، حيث قفز النفوذ الصيني في قطاع تعدين الذهب في مالي؛ بشكل واضح منذ الانقلاب عام 2021، وفي ديسمبر أُفتتح مصنع صيني لإنتاج الليثيوم، حضره السفير الصيني إلى جانب قائد المجلس العسكري العقيد "عاصمي غويتا"، الذي وصف العلاقات مع الصين بأنها "شراكة استراتيجية وصادقة"، إذ يمثل تطوير تعدين الليثيوم في مالي تطوراً مهماً، إذ يُعد عنصراً أساسياً في البطاريات الكهربائية، ومعدناً حيوياً لانتقال العالم نحو الطاقة الخضراء، ويبدو أن النهج الصيني الأكثر هدوءاً وتدرجاً في بناء النفوذ في مالي، يعكس الاستراتيجية الصينية في مناطق أخرى من القارة الأفريقية، حيث بنت نفوذاً كبيراً في 27 دولة²، حيث زادت الصين نفوذها بشكل مطرد في بوركينا فاسو، بعد أن حققت هدفها المتمثل في إنهاء بوركينا فاسو تعاونها مع تايوان عام 2019، وحصلت الصين على تراخيص للتنقيب عن الذهب والنحاس والنيكل، كما بنت علاقات قوية مع الحكومة الجديدة، ورغم أن المصالح الصينية تهيمن على المستوى الاقتصادي، فإن هناك التزاماً متزايداً بحماية هذه المصالح من التهديدات الأمنية، فنجدتها تعهدت بتقديم مليار يوان (مئة وستة وثلاثين مليون دولار أمريكي) كمساعدات عسكرية لتدريب 6,000 من الأفراد العسكريين، و1,000 من عناصر إنفاذ القانون في جميع أنحاء إفريقيا، ويشمل هذا التعهد، الذي يندرج ضمن مبادرة الأمن العالمية الصينية، دعم قوة احتياطية إفريقية لتنفيذ مهام حفظ السلام ومكافحة التمرد، مثل هذا التطور ليس مفاجئاً، خاصة في المناطق التي تسعى الصين فيها لحماية نفوذها، لا سيما حيث تهدد الجماعات المسلحة غير الحكومية استثماراتها. أما التداعيات المباشرة لهذا الأمر على الديناميكيات الأمنية، خاصة في بلد مثل بوركينا فاسو، فما تزال غير واضحة.

¹ يحيى زبير، عبد القادر عبد الرحمن، منطقة الساحل فريسة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات، مرجع سبق ذكره.

² Institute for Economics & Peace, Op. cit, P53.

أما النيجر؛ بالنسبة للصين تعد أكبر منتج لليورانيوم في العالم، وقبل الانقلاب، كانت تنتج 25% من احتياجات أوروبا من اليورانيوم، مما يجعلها ثاني أكبر مصدر للقارة، وقد سعت بنشاط كل من الصين وروسيا، وهما من أكبر مستهلكي اليورانيوم، لإبرام صفقات في النيجر، في وقت تم فيه سحب تراخيص العمل من شركات فرنسية مثل Orano والكندية GoviEx، مما أفقدها إمكانية الوصول إلى مناجمها، وفي الوقت نفسه، تستعد شركة تعدين يورانيوم مملوكة بالأغلبية للصين، لاستئناف عملياتها بعد عشر سنوات من التوقف، وذلك في ظل توقعات تشير إلى أن احتياجات الصين من اليورانيوم ستزداد بمقدار يقارب أربعة أضعاف بين عامي 2023 و2040.¹

المبحث الخامس

التحرك الإماراتي في منطقة الساحل

تزامنا مع موجة الانقلابات في الساحل، وتردي المشهد الأمني والسياسي لدول المنطقة، سُجل تحرك كثيف للإمارات في الساحل، فقد استغلت حالة الفراغ الإقليمي وانحسار القوى الغربية التقليدية المسيطرة في المنطقة لعقود من الزمن، وإصرار فواعل أخرى على الالتزام بسيادة دول الساحل وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والتشديد على الحل السياسي والديمقراطي النابع من الوفاق بين الأطراف السياسية، والمشاركة للشعب في تقرير مصير بلاده، مثلما كان الموقف الجزائري، فضلا عن التوتر والصراع والتنافس المحتدم في المنطقة؛ وأزمة الوجود الغربي غير المرغوب، وقابلية دول الساحل لأية فواعل جديدة قد تقدم المساعدة لأنظمتها العسكرية؛ في كل من مالي وتشاد وبوركينا فاسو ونيجر. ارتأت الامارات بأنها فرصة لسد الفراغ الاستراتيجي الحالي نتيجة هذه التعقيدات السياسية والأمنية.

وإن كان تحركها ظاهريا كما تسوق له، ذي طابع تنموي اقتصادي بحت، فإنه لا يمكن تغطية المحاور الكبرى للاستراتيجية الإماراتية في الساحل، كترسيخ وتوطيد شراكات أمنية وعسكرية مع الحكومات الصاعدة، خاصة مالي ونيجر وبوركينا فاسو، وتوفير الدعم المطلق لها في مواجهة الضغوط الغربية والافريقية مثل "ايكواس"، التي تطالب هذه الحكومات الصاعدة باحترام قوى المعارضة ومطالب الديمقراطية. المثير في دور الامارات على مستوى الساحل، ليس أنها تدفع بالطرح العسكري على حساب القوى المدنية فقط، بل يتعدى ذلك نحو خلق وبناء نفوذ جديد لها في الساحل الافريقي، مثلما تفعل في كل من ليبيا والسودان، إذ تدعم الحكومات الاستبدادية، وتوفر لها الغطاء السياسي والعسكري، عبر صفقات تسليح ومساعدات تقوي هذه الحكومات، وتفصلها عن مجتمعاتها وشعوبها، إذ عززت علاقاتها بالمجلس العسكري في مالي، في الوقت الذي توجه اتهامات دولية له بأنه ينتهك حقوق الانسان ويستبد بالسلطة، كما أنها قدمت مساعدات تنموية للنيجر، لإسكات الغضب الشعبي والتغطية على فشل الحكومة الجديدة ومنحها وقتا أكثر، هذه الاستراتيجية ليس

¹ Ibid , P 55-57.

الهدف منها بناء الدولة في الساحل الإفريقي من أجل تحقيق التنمية والأمن، بل تنظر بطرح واقعي براغماتي، وهو أن هذه الحكومات تعاني أزمة شرعية أمام شعوبها وأمام الرأي العام الدولي، وبالتالي تقدم الإمارات خدماتها بإبقاء هذه النخب في الحكم، والنأي بها عن الضغوط الداخلية والخارجية، عبر الدعم المالي والأمني والسياسي مما يكسبها ولائها، لتنتج دول منسلخة عن شعوبها ومجتمعاتها لتوسع رقعة نفوذها، وتضمن أراضيها لتنفيذ أهدافها، وتتسع معها رقعة الفوضى والفسل الدولاتي¹.

ويمكن استكشاف الدور الإماراتي في الساحل، عبر استعراض أمثلة حركيتها على الأرض فعليا، فبعد حادثة إسقاط طائرة مسيرة مالية داخل المجال الجوي السيادي الجزائري في 30 مارس 2025، مباشرة قام وزير الدولة الإماراتي "شخبوط بن نهيان" بزيارة يومي 20-21 ماي 2025 لتحالف دول الساحل مالي وبوركينا فاسو والنيجر، حيث التقى مع رئيس المرحلة الانتقالية في مالي "عاصمي غويتا" ورئيس المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو "إبراهيم تراوري" ورئيس النيجر "عبد الرحمن تيان". إعلاميا وُصِفَت اللقاءات بأنها بحث سبل تطوير الشراكة الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية، والطاقة المتجددة، والتعليم والصحة، لكن من غير الغير المنطقي أن يتم التصريح علنا بأنه محاولة لسد الفراغ، والاستثمار في التوتر الذي حصل مع الجزائر أكبر قوة مجاورة للساحل.

وما يؤكد احتمالية أن تكون الجزائر هي المستهدف من هذا التحرك، هو أنه قبل هذه الزيارة؛ قام وزراء خارجية دول الساحل بزيارة يوم 28 أفريل 2025 إلى المغرب، هذا الأخير وعد هذه الدول الحبيسة بأن يطلق مبادرة فتح إطلالة لها على الأطلسي، لتتأكد الافتراضات وتصبح حقائق، وهي أن الجزائر محط استهداف من عدة أطراف في منطقة الساحل، وذلك أن تصورها لحل الأزمة في الساحل، ينطلق عبر إشراك كل أطراف الشعوب في العملية السياسية -وهو ما تعمل الإمارات على عكسه والحوّل دونه- وبناء مؤسسات الدولة، وتعزيز الحوار، وبناء دول قوية، قادرة على الرقي بثنائية التنمية والأمن وتحقيق الاستقرار، وهو ما قد يجعل هذه الدول فضاء مسدوداً أمام التنظيمات المسلحة والأجندات التخريبية، وتفادي انفلات القبضة الأمنية على المناطق الحدودية، وبالتالي تفقد الإمارات جسور تواصلها مع الساحل الشرقي الإفريقي، أي المناطق التي تدعم منها قوات الدعم السريع في السودان، وكذلك الوصول إلى العمق الليبي، وهنا نتكلم عن حالة تشاد، وما يؤكد هذا الطرح هو الأزمة التي تشهدها هذه الأخيرة، والتي نشبت بين الرئاسة وقيادة الجيش بخصوص الحرب في السودان، حيث يريد الرئيس "محمد ديب" دعم قوات الدعم السريع المدعومة من الإمارات، في الوقت ذاته تعارضه قيادات الجيش التشادي، وأبرز زعماء قبيلة زغاوة بقيادة "محمد اتنو" ابن عم الرئيس، الذي يصير

¹"الإمارات ترسم خرائط جديدة في الساحل الإفريقي: هندسة نفوذ على حساب الجزائر"، إمارات ليكس، 23 مايو 2025، <https://emiratesleaks.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-2>. تم الاطلاع عليه بتاريخ

على عدم التدخل في السودان وتجنب أي مواجهة مع الجيش السوداني، وفي الوقت ذاته يظهر متغير آخر يضغط على الإمارات في تشاد، وهو دخول السعودية على الخط والتقرب من "محمد ديب"، فقد التقى وزيراً الخارجية السعودي والتشادي في 12 أبريل 2025 في اجتماع بتركيا، لتهدد فيما بعدها الإمارات التشاد برفع سعر فائدة الديون، والتي اضطرت بموجها الرئيس "محمد ديب" لزيارة الإمارات يوم 02 ماي 2025، وتوقيع اتفاقيات ظاهرياً يزعم أنها لتعزيز العلاقات التجارية، وبناء خط سكة حديد بين تشاد والكاميرون من قبل شركة الاتحاد للسكك الحديدية الإماراتية؛ كما أُتفق على بناء مستشفى ومسجد في العاصمة نجامينا.¹

وفي الفترة الزمنية المتقاربة مع هذه الأحداث، جدير بالذكر أن المجلس العسكري في مالي بتاريخ 15 أبريل 2025م، قد أغلق مكاتب شركة "باريك غولد" الكندية، التي تستحوذ على عدد كبير من مناجم الذهب، كما أنه تم في ذات الشهر إعلان رئيس وزراء بوركينافاسو عن مخطط حكومي، يهدف لتوسيع سيطرة الدولة على المناجم الصناعية التي تعود ملكيتها للقوى الأجنبية، لضمان المزيد من الحصص العائدة من الموارد الطبيعية، وعلى هذا تتقرب الإمارات من هذه الحكومات لمحور ثاني وهو استغلال المستجندات في قطاع التعدين، وإزاحة الشركات الأجنبية الغربية من أسواق الساحل، الغنية بالموارد الطبيعية كالذهب والليثيوم واليورانيوم.² كل هذه المحاولات التي تقوم بها الإمارات وغيرها من الدول الدخيلة على إفريقيا، تؤكد أهمية منطقة الساحل الإفريقي من جهة، وقوة بعض الدول الإفريقية في أقاليمها كالجزائر، والتي تشكل تحدياً كبيراً أمام الوجود الأجنبي، لإدراكها العميق أن تواجدته يعني تقسيم إفريقيا وجعلها تغرق في الفوضى أكثر، ومحاولات دول مثل الإمارات للوجود في إفريقيا هو من أجل فتح المجال للوجود في الجنوب والتموقع مع القوى الكبرى المتنافسة فيها لتأمين محاور حيوية لمصالحها العالمية.

خاتمة:

وكما ذكرنا سابقاً، فإن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر إقليماً مخترقاً بامتياز، وذلك سواء أن الأحداث التي سبقت أو أعقبت الانقلابات، لم يسجل فيها أن كان هناك مواقف سيادية نابعة من داخل تلك الدول، إذ يلاحظ حالة من التآرجح بين الدعم الغربي متمثلاً في فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والدعم الشرقي متمثلاً في روسيا والصين، فبعد موجة الانقلابات تم انزياح القوات الفرنسية والأمريكية وإنهاء العمليات الأمنية هناك، وعوّض بالوجود والدعم الروسي والصيني، وبناء على هذا يمكن التوصل إلى أهم النقاط المستخلصة التالية:

¹ "جولة إماراتية في دول الساحل"، موقع أسباب، 2 يونيو 2025،

[https://www.asbab.com/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-](https://www.asbab.com/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84)

[-D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-](https://www.asbab.com/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84)

[-D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84](https://www.asbab.com/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84) تم الاطلاع عليه بتاريخ

25 أغسطس 2025.

² المرجع نفسه.

- تدعي الدول الإفريقية أنها تحررت للمرة الثانية، لكن في المقابل يوجد تعاضم للدور الروسي والصيني.
- المنظمات الإقليمية في الساحل الإفريقي؛ اتضح أنها كانت بإرادة وإدارة غربية، مثل ايكواس التي انسحبت منها دول الساحل، لمجرد أن رُفِض الوجود الفرنسي في المنطقة.
- النفوذ الأجنبي لم يكن الهدف منه النهوض التنموي والأمني لدول الساحل، كما يعلن دائما عنه إعلاميا، فقد بقيت نسب الإرهاب والجريمة والأعمال غير الشرعية أعلى من أي وقت مضى.
- حسب المؤشرات الحالية؛ لا وجود لنية إنهاء الأعمال العسكرية في الساحل، لأن استمراريتهما تضمن الحصول والتموضع بقرب المناطق الغنية بالموارد والسيطرة عليها.
- نتيجة الاختراق الأجنبي والتغلغل، هناك محاولة من طرف حكومات الساحل للابتعاد عن القوى الإقليمية القادرة على تقديم حلول فعلية لأزمات الساحل البنيوية.
- نتيجة التدافع الدولي على المنطقة، ومحاولات خلق مناطق نفوذ، جعل الساحل يتحول لثقب أسود، وبرميل بارود، مثل الأقاليم التاريخية كالقرم وآسيا الوسطى التي كانت سببا في اندلاع الصراعات الأعنف عبر التاريخ.

التوصيات:

- وبناء على المحاور الهيكلية التي ناقشتها الدراسة، وبالاستناد إلى نتائجها، يمكننا طرح التوصيات التالية:
- وجوب تعزيز طرح السيادة الوطنية، على مستوى المؤسسات، وعلى المستوى الشعبي في المنطقة.
 - دعم وتفعيل دور المنظمات الإقليمية والدولية، في حل الأزمات والصراعات.
 - التصدي لموجات النفوذ الأجنبي، عبر التنمية والقيام الذاتية.
 - تبني استراتيجيات تنمية شاملة، لسد الطرق أمام الابتزازات المالية الخارجية، لحكومات الساحل.
 - مقاومة ظاهرة خلق مناطق نفوذ دولية، عبر مختلف الآليات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية.
 - تعزيز الأمن الداخلي والاستقرار، داخل دول الساحل الإفريقي.
 - تعزيز التعاون الدولي المتوازن، والعدل والمنصف، بما يتناغم والطروحات السليمة لفكرة بناء الدولة في الساحل الإفريقي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. "الإمارات ترسم خرائط جديدة في الساحل الإفريقي: هندسة نفوذ على حساب الجزائر"، إمارات ليكس، 23 مايو 2025، <https://emiratesleaks.com/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-2>. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.
2. "جولة إماراتية في دول الساحل"، موقع أسباب، 2 يونيو 2025، <https://www.asbab.com/%D8%AC%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84>. تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.

3. تحركات استباقية: كيف تتجه الولايات المتحدة لتعزيز تموضعها في غرب إفريقيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 29 سبتمبر 2024، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9692> /تحركات-استباقية-كيف-تتجه-الولايات-المتحدة-لتعزيز-تموضعها-في-غرب-إفريقيا، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.
4. حمدي عبدالرحمن، الساحل الإفريقي في 2024، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 7 يناير 2024، <https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/8971> /أخبارك-الساحل-الإفريقي-في-2024، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.
5. حواس تقية، مبادرات الأمن في المغرب العربي والساحل: مجموعة دول الساحل الخمس على المحك، متاح على الرابط: <https://lubab.aljazeera.net/article/> مبادرات-الأمن-في-المغرب-العربي-والساحل، تاريخ التصفح: 15 جوان 2025.
6. روسيا توقع مع بلدان الساحل مذكرة تفاهم دفاعية، سكاي نيوز عربية، 14 أغسطس 2025، <https://www.skynewsarabia.com/world/1813929-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B0%D9%83%D8%B1%D8%A9-%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%85-%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.
7. العسكريون الجدد: الاتجاهات الحاكمة لمستقبل الانقلابات في الساحل الإفريقي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2 أكتوبر 2023، <https://futureuae.com/en/Activity/Item/197> /العسكريون-الجدد-الاتجاهات-الحاكمة-للمستقبل-الانقلابات-في-الساحل-الإفريقي، تم الاطلاع عليه بتاريخ 25 أغسطس 2025.
8. فاروق حسين أبو ضيف، ما بعد فرنسا: ملامح النظام الأمني الجديد في إفريقيا جنوب الصحراء، موقع قراءات إفريقية، نشر في 11 أغسطس 2025، متاح على الرابط: <https://qiraatafrican.com/31149> /ما-بعد-فرنسا-ملامح-النظام-الأمني-الجديد-في-إفريقيا-جنوب-الصحراء، تاريخ التصفح: 28 يونيو 2025.
9. محمد طيفوري وصهيب محمود، انقلابات الساحل: الأسباب الداخلية وتأثيرات التنافس الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2023.
10. هدير عبد العظيم، عقيدة غراسيموف.. كيف أسست روسيا شبكة عالمية لقمع الثورات؟، نقلا عن موقع الجزيرة نت: <https://www.aljazeera.net/politics/2023/5/12/%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%A4-%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%A3%D8%B3%D9%91%D8%B3%D8%AA-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%B4%D8%A8%D9%83%D8%A9>، تاريخ التصفح: 25-07-2025.
11. يحيى زير، عبد القادر عبد الرحمن، منطقة الساحل فريسة التنافسات الدولية وسط سلسلة من الانقلابات، موقع مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية (Middle East Council on Global Affairs)، نُشر بتاريخ 12 يونيو 2024، متاح على الرابط: https://mecouncil.org/ar/blog_posts /منطقة-الساحل-فريسة-التنافسات-الدولية-وسط-سلسلة-من-الانقلابات، تاريخ التصفح: 25 جوان 2025.
12. Institute for Economics & Peace. **Global Terrorism Index 2025: Measuring the Impact of Terrorism.** Sydney: Institute for Economics & Peace, March 2025.